«ستاندرد آند بورز» تعدل نظرتها المستقبلية للكويت إلى «سلبية».. والمالية: سنستكمل الإصلاح

أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تعديل النظرة المستقبلية لدولة الكويت إلى «سلبية». وأشارت وكالة ستاندرد آند بورز، في تقرير إلى تصنف العملة المحلية والأجنبية للكويت على المدى الطويل عند «aa–».

وأوضحت الوكالة، إلى أن تعديل المستقبلية للكويت يعكس استمرار تضاؤل مصدة السيولة المالية والتصنيفات، مشيرة إلى التأكيد على تصنيفات الكويت عند «aa–a-1/+».

وتابعت، أن التعديل يعكس أيضاً التوقعات بالمخاطر النابعة من الضغط المالي بما في ذلك الاستنزاف المحتمل لصندوق الاحتياطي العام.

وتوقعت، أن مصدر حكومة الكويت الرئيسي لتمويل عجز الموازنة صندوق الاحتياطي العام لن يكون كافيا لتغطية العجز وحده. وأكدت ستاندرد آند بور، أن الكويت لم تشهد بعد استجابة في الوقت المناسب وبالشكل الكافي للتعامل مع تحديد محتمل للإنفاق في الشهور المقبلة.

من جانبه، قال وزير المالية الكويتي، براك علي الشيتان – تعليقاً على إجراء وكالة «ستاندر آند بورز الأخير – أن تثبيت تصنيف الكويت السيادي عند AA– من ضمن أفضل 27 تصنيف في العالم من قبل الوكالة ويضعها في مصاف دول مثل تايوان وايرلندا.

وزير المالية براك علي الشيتان

وأشار براك علي الشيتان، أن مركز الكويت يأتي في مقدمة معظم الدول الخليجية، ما يعكس قوة الدولة الائتمانية ومتانة مركزها المالي المدعوم بشكل كلي بحجم الأصول في صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وألمح، إلى أن تعديل النظرة المستقبلية فهو نتيجة تلقائية لتدني السيولة في الاحتياطي العام، وأن السلطتين التنفيذية والتشريعية تعملان حالياً على أيجاد حلول لهذا التحدي، مركداً تطلع الحكومة للتعاون مع مجلس الأمة في ذلك.

وأكد الوزير، على ضرورة استكمال الكويت عملية الإصلاح المالية العامة للدولة. وقال، إن بعض خيارات دعم صندوق الاحتياطي العام تتطلب الحصول على موافقة السلطة التشريعية ومن أهمها قانون الدين العام وقانون الصكوك.

وألمح، إلى أن وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى أصدرت تقاريرها مؤخرا حول المركز المالي للكويت والذي لا يزال يُصنف من ضمن التصنيفات الممتازة كونه مدعوم بحجم الأصول في صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وذكر، أنه يجب معالجة الاختلالات المالية على الرغم من التحديات المرحلية والناتجة عن تراجع أسعار النفط، وانخفاض الإنتاج الذي أملاه اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط مع المنتجين من خارجها فضلا عن الأعباء المترتبة على مواجهة جائحة كورونا.

عبر ندوة افتراضية بمشاركة عدد من المختصين داخل وخارج الكويت

الشيخة تماضر الصباح: دول الخليج تناقش أثر جائحة كورونا على الصناعة البترولية.. غداً

تنطلق صباح يوم غد (الاثنين) ندوة أثر جائحة كورونا على الصناعة البترولية ودور الإعلام البترولي في مواجهة الأزمة، بمشاركة عدد من المختصين بمجال القطاع النفطي داخل وخارج الكويت والتي ستقيمها الامانة لدول مجلس التعاون الخليجي عبر الاتصال المرئي.

وفي هذا السياق قالت ممثل دولة الكويت وعضو لجنة المختصين في الاعلام البترولي التابع للامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ومدير العلاقات العامة والاعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الاحمد الصباح أن هذه الندوة تأتي مواكبة لأثر جائحة كورونا على الصناعة البترولية من منظور اقتصادي و الحديث عن التوقعات المستقبلية لاستقرار الاسواق البترولية واثر المخزون الفائض في الضغط على الاسعار.

وأضافت الشيخة تماضر الصباح ان الندوة ستتطرق إلى دور الاعلام البترولي والتحديات بعد أزمة جائحة كورونا في ظل التغيرات المحتملة للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتصدي لأطروحة انحصار الطلب على النفط وما يروج له علماء المناخ المسيسين.

وسيحاضر فيها من الكويت الممثل الوطني لدولة الكويت في منظمة الاوبك والخبير في الشئون النفطية محمد الشطي و الدكتور ماجد المنيف رئيس المجموعة الاستشارية الدولية لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية « كابسارك « وأحمد الكعبي الوكيل المساعد لقطاع البترول والغاز والثروة المعدنية و محافظ الامارات لدى منظمة أوبك.

واختتمت الشيخة تماضر الصباح بأن ادارة هذه الندوة ستكون من د. محمد الرشيدي المدير المكلف بإدارة الكهرباء والطاقة والمياه بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وسيتخللها ورشة افتراضية على GoToWebinar .

الشيخة تماضر الصباح

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 43.61 دولار

الخام الأميركي يتراجع عند التسوية لكنه يسجل مكاسب أسبوعية

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتا ليبلغ 43.61 دولار مقابل 44.31 دولار في تداولات يوم امس الاول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

تراجعت أسعار النفط عند التسوية، مع عدم اليقين حيال التعافي العالمي، لكن الخام الأمريكي نجح في حصد مكاسب في الأسبوع الجاري.

وتسببت قفزة في إصابات «كوفيد–19» الجديدة داخل العديد من الدول في إثارة حالة من عدم اليقين حيال تعافي الاقتصاد العالمي وبالتبعية الطلب على الوقود.

وكانت أسعار الذهب الأسود تراجعت بأكثر من 1 بالمائة بعدما قرر تحالف «أوبك+» تقليص حجم تخفيضات إمدادات النفط من 9.7 مليون برميل يومياً إلى 7.7 مليون برميل يومياً بدايةً من أغسطس المقبل.

وأظهرت بيانات نشاط التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة خلال هذا الأسبوع استمرار الشركات الأمريكية في وقف هذا النشاط.

وعند التسوية، هبط سعر العقود المستقبلية لخام نايمكس الأمريكي تسليم أغسطس بنسبة 0.4 بالمائة مسجلاً 40.59 دولار للبرميل. لكن على صعيد الأداء الأسبوعي، نجح الخام الأمريكي في حصد مكاسب بنحو 0.1 بالمائة في الأسبوع الجاري.

وتراجع سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم شهر سبتمبر بأكثر من 0.5 بالمائة ليصل إلى 43.13 دولار للبرميل.

أداء باهت لمؤشرات البورصة في أسبوع.. والقيمة السوقية تتراجع 1.7 بالمئة

جاءت محصلة التعاملات الأسبوعية للبورصة الكويتية سلبية، حيث هبط مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع الماضي1.83% عند مستوى 5501.61 نقطة بخسائر بلغت 102.5 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5604.11 نقطة.

وتراجع مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع بنسبة 1.21% عند مستوى 4147.25 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 4198.20 نقطة، بخسائر بلغت 50.95 نقطة. كما انخفض «رئيسي 50» بنسبة 1.46% عند مستوى 4129.20 نقطة خاسراً 61.10 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4190.30 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام متراجعة بنحو 1.66% عند مستوى 5046.16 نقطة خاسراً 85.29 نقطة مقارنة بإقفاله في الأسبوع الماضي عند 5131.45 نقطة.

تصاعد وتيرة التداولات

وعلى مستوى الأسبوع بالكامل، ارتفعت السيولة بالسوق 70.1% لتصل إلى 169.03 مليون دينار مقارنة بـ 99.39 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما ارتفعت أحجام التداول الأسبوعية 57% لتصل إلى 890.29 مليون سهم، مقابل 566.79 مليون سهم في الأسبوع الماضي. وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 37.8 ألف صفقة مقارنة بـ 26.85 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بارتفاع نسبته 40.8%.

تراجع القيمة السوقية

بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 28.752 مليار دينار (93.66 مليار دولار)، مقارنة بـ 29.239 مليار دينار (95.25 مليار دولار) في الأسبوع الماضي.

وبلغت الخسائر السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 487 مليون دينار (1.59 مليار دولار)، شكلت تراجعاً أسبوعياً بنسبة 1.67%.

«كيبكو» تسدد سندات مُصدرة بقيمة 500 مليون دولار

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تسديد السندات التي استحقت في 15 من شهر يوليو الجاري والتي تبلغ قيمتها 500 مليون دولار أمريكي (153.9 مليون دينار كويتي) بالإضافة إلى الفائدة المالية التي بلغت 23.4 مليون دولار أمريكي (7.2 مليون دينار كويتي). ولا بد من الإشارة إلى أنه لن يكون على الشركة الآن تسديد قيمة أي سندات للسنوات الثلاث المقبلة.

تعمل شركة مشاريع الكويت على جمع الأموال بصورة منتظمة من أسواق الدين المحلية والعالمية وذلك في إطار استراتيجيتها القائمة على تنويع قاعدة مستثمريها، والتمتع بالمرونة المالية على صعيد تكلفة التمويل وتواريخ الاستحقاق، وهي الاستراتيجية التي تعتزم الاستمرار في تطبيقها.

يذكر أن السندات التي تم تسديدها والتي تبلغ قيمتها 500 مليون دولار أمريكي كانت الشركة قد أصدرتها في شهر يوليو 2010 لأجل عشر سنوات وذلك في إطار برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو.

ويستحق على الشركة تسديد سندات في إطار نفس البرنامج وبقيمة 500 مليون دولار أمريكي في 15 من شهر مارس 2023.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة المشاريع السيد فيصل العيار «على الرغم من التحديات قصيرة ومتوسطة الأجل التي قد تنشأ بسبب انتشار وباء فيروس كورونا، إلا أننا نجحنا في تسديد قيمة السندات البالغة 500 مليون دولار أمريكي من مواردنا المتوفرة وبذلك لن يكون على الشركة تسديد أي ديون حتى شهر مارس 2023. إن ذلك يعكس استراتيجيتنا المالية السليمة والإدارة الاستباقية لالتزاماتنا المالية».

فيصل العيار

وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة الـ20 يعقدون اجتماعاً افتراضياً

عقد أمس السبت وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزي سيعقدون اجتماعا افتراضيا، وأوضح بيان لمجموعة الـ20 – برئاسة المملكة العربية السعودية –، أن الاجتماع ناقش التوقعات الاقتصادية العالمية وتنسيق العمل المشترك من أجل انتعاش اقتصادي عالمي قوي ومستدام.

و ترأس الاجتماع وزير مالية السعودية، محمد الجدعان، ومحافظ مؤسسة النقد العربي، احمد الخليفي. وبناء على التفويض الذي أوكله قادة مجموعة العشرين خلال القمة الاستثنائية في 26 مارس الماضي، يلتزم وزراء المالية وحافظو البنوك المركزية لدول المجموعة بتقديم استجابة عالمية منسقة تتضمن جميع التدابير اللازمة لمكافحة جائحة كورونا.

وعمل وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية على مراجعة التقدم المحرز في أولويات المسار المالي لمجموعة العشرين للعام 2020 ،والتي تتضمن تحسين وصول الفرص للجميع، والتنمية والمرونة المالية، والاستثمار في البنية التحتية، ومعالجة تحديات الضرائب الناتجة عن رقمنة الاقتصاد.

كما يتناول الاجتماع قضايا القطاع المالي المتعلقة بتحسين ترتيبات الدفع العابرة للحدود، والمرحلة الانتقالية لمعدل سعر الفائدة بين البنوك في لندن (معدل ليبور)، والشمول المالي االقتصادي للشباب والمرأة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

«العشرين» تستهدف تحقيق مفهوم الاقتصاد الدائري الكربوني لاستدامة الموارد

أكدت المملكة العربية السعودية أنّ مجموعة العشرين برئاستها تبنت مبادرتين نوعيتين ترتبطان بالبيئة؛ الأولى تتعلق بتخفيف التصحر وزيادة المسطحات الخضراء والأخرى تتبنى مفهوم الاقتصاد الدائري الكربوني.

وذكر وزير المالية، محمد بن عبدالله الجدعان، أن المبادرتين سيكون لهما الأثر الأكبر في الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد، وفقاً لوكالة أنباء السعودية «واس»، اليوم السبت.

جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية التي قدمها الجدعان، خلال مشاركته في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة افتراضيا خلال الفترة –7 17 يوليو 2020.

وأشار الجدعان، إلى أن هناك درس واحد يجب تعلمه من أزمة كورونا، وهو الحاجة الى التعاون المشترك وتضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول فعّالة لمواجهة التحديات المرحلية في ضوء التغيرات السريعة والمفاجئة التي أعاقت التقدم المرجو لتحقيق الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والنماء البيئي.

وأضاف، أنّ اهتمام المنتدى هذا العام بـ« تسريع إجراءات العمل وانتهاج مسارات التحول: لتحقيق عقد كامل من الإنجاز والعمل من أجل التنمية المستدامة « يأتي متسقاً مع التزام المملكة العربية السعودية بالمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح، أنه على الصعيد الاجتماعي، ومنذ بداية تفشي فيروس كورونا؛ عملت المملكة بلا تردد على جعل صحة الإنسان أولوية قصوى وذلك بالمحافظة على سلامة المواطنين والمقيمين.

ولفت، إلى أنه بناء عليه فقد عملت حكومة المملكة على مراجعة وإعادة توجيه بعض مخصصات الإنفاق في الميزانية إلى قطاع الصحة في المقام الأول ونحو القطاعات الأكثر حاجة.

وزير المالية السعودي